مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

# لماذا الأزمة الأوكرانية هي خطأ الغرب

## الأوهام الليبرالية التي استفزت بوتين

جون جيه ميرشايمر

ترجمة وتحرير مركز البيدر للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة ،وغير ربحّية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الإقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الإلتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

**ملاحظة:**

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

**حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط**

**www.baidarcenter.org**

**info@baidarcenter.org**

# لماذا الأزمة الأوكرانية هي خطأ الغرب

## الأوهام الليبرالية التي استفزت بوتين

جون جيه ميرشايمر*

**مقدمة المركز**

قليلة هي الآراء والأفكار التي تشير للأحداث والأزمات قبل وقوعها سواء كانت تلك الأحداث والأزمات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية وغير ذلك. والازمة بين روسيا وأوكرانيا وربما التوصيف الأدق الأزمة «الروسية – الغربية» هي من القضايا التي سبق النقاش فيها قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في الصحافة والاعلام من قبل الكتاب والسياسيين.

ويعد جون ميرشايمر (John J. Mearsheimer) العالم السياسي والاستاذ في العلاقات الدولية في جامعة شيكاغو من أبرز الذين ناقشوا طبيعة الادارة الغربية متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو والاتحاد الأوربي للعلاقة الاوكرانية الروسية، حيث كان يرى: أنّ التدخّل الغربي هو السبب خلف عدائية فلاديمير بوتين تجاه أوكرانيا، وقد كتب شايمر بعد ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤: أنّ أمريكا وحلفاءها الأوروبيين يتشاركون القدر الأكبر من المسؤولية تجاه هذه الأزمة.

وطرح حجته في ذلك بان المحيط الجغرافي للدول العظمى يمثل الحارس للأمن القومي لها، فأي دور أمني وعسكري في الحدود الجيوسياسية للدول العظمى يعد تهديدا لها. لذلك فان ما كتبه ميرشايمر في هذه الورقة تحت عنوان « لماذا الأزمة الأوكرانية هي خطأ الغرب – الأوهام الليبرالية التي استفزت بوتين « قبل الحرب الروسية الأوكرانية بعدّة سنوات تكشف عن تحليل واقعي للمعطيات والمؤشرات لاندلاع الازمة وتداعياتها قبل وقوعها، وكذلك تطرح المخارج السياسية لهذه الازمة التي يدفع بها الغرب نحو روسيا بواسطة أوكرانيا البلد الذي يتوسط محيطين أمنيين للغرب وسياسية القطب الواحد من جهة والقوة الروسية المتنامية مع حليفتها الصين لبناء عالم متعدد الأقطاب.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو.

**واليكم نص ما كتبه جون ميرشايمر بعنوان «لماذا الأزمة الأوكرانية هي خطأ الغرب»**

يمكن اعتماداً على الحكمة السائدة في الغرب، إلقاءُ اللوم بشأن أزمة أوكرانيا بالكامل تقريباً على العدوان الروسي. وعلى وفق حجّتهم، فإنَّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ضمَّ شبه جزيرة القرم بدافع من رغبة قديمة لإنعاش الإمبراطورية السوفييتية، وقد يذهب في نهاية المطاف للاستيلاء على بقية أوكرانيا، فضلاً عن بلدان أخرى في أوروبا الشرقية. ومن هذا المنطلق، فإن الإطاحة بالرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش في فبراير/شباط ٢٠١٤ لم تقدم سوى ذريعة لبوتين حتى يصدر الأوامر للقوات الروسية للاستيلاء على جزء من أوكرانيا.

ولكن هذه الرواية خاطئة: فالولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون يتحملون القدر الأعظم من المسؤولية عن الأزمة. وتكمن المشكلة في توسّع حلف شمال الأطلسي، الذي يشكل العنصر المركزي في استراتيجيةٍ أكبر لإخراج أوكرانيا من المدار الروسي ودمجها في الغرب. وفي الوقت نفسه، فإن توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً والدعم الغربي للحركة المناصرة للديمقراطية في أوكرانيا – بدءاً من الثورة البرتقالية في عام ٢٠٠٤ —كانا عنصرين حاسمين أيضاً. فمنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، عارض قادة روسيا توسعات حلف شمال الأطلسي بكل عناد وإصرار، وفي الأعوام الأخيرة أعلنوا بكل وضوح بأنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي إذا تحولت جارتهم ذات الأهمية الاستراتيجية إلى معقل للغرب. وبالنسبة لبوتين، كانت الإطاحة غير القانونية بالرئيس الأوكراني المنتخب ديمقراطياً والموالي لروسيا–الذي وصفه بأنه «انقلاب» – بمثابة القشة الأخيرة. فجاء ردُّه بأخذ شبه جزيرة القرم، وهي شبه جزيرة كان يخشى أن تستضيف قاعدةً بحريةً تابعةً لحلف شمال الأطلسي، وكذا العمل على زعزعة استقرار أوكرانيا، إلى أن تخلت عن جهودها للانضمام إلى الغرب.

إن رد بوتين لا ينبغي أن يكون مفاجئاً. ذلك لأن الغرب كان يتحرك في الساحة الخلفية لروسيا ويهدد مصالحها الاستراتيجية الأساسية، وهي النقطة التي ذكرها بوتين مراراً وبشكل قاطع. وقد صُدمت النخب في الولايات المتحدة وأوروبا بالأحداث فقط لأنها تؤيد وجهة نظر خاطئة للسياسة الدولية.إنهم يميلون إلى الاعتقاد بأن منطق الواقعية ليس له أهمية تذكر في القرن الحادي والعشرين وأن أوروبا يمكن أن تظل كاملة وحرة على أساس المبادئ الليبرالية مثل سيادة القانون والترابط الاقتصادي والديمقراطية.

لكن هذا المخطط الكبير فشل في أوكرانيا. تُظهر الأزمة هناك أن السياسةَ الواقعية تبقى

ذاتَ صلةٍ بالموضوع، والدول التي تتجاهلها تفعل ذلك على مسؤوليتها الخاصة. لقد أخطأ زعماء الولايات المتحدة وأوروبا عند محاولتهم تحويلَ أوكرانيا إلى معقل للغرب على حدود روسيا. الآن وقد تم الكشف عن العواقب، فسيكون من الخطأ الاستمرار في هذه السياسة الممسوخة.

لقد أخطأ زعماء الولايات المتحدة وأوروبا عند محاولتهم تحويلَ أوكرانيا إلى معقل للغرب على حدود روسيا.

**الإهانة الغربية**

مع اقتراب الحرب الباردة من نهايتها، فضَّل القادة السوفييت أن تبقى القوات الأمريكية في أوروبا وأن يظل الناتو متماسكاً، وهو ترتيب اعتقدوا أنَّه سيبقي ألمانيا الموحدة هادئة. لكنهم ومن بعدهم الروس لم يرغبوا في أن ينموَ حلف شمال الأطلسي بشكل أكبر وحسبوا أن الدبلوماسيين الغربيين يتفهمون مخاوفهم. ومن الواضح أن إدارة كلينتون اعتقدت خلاف ذلك، وفي منتصف التسعينيات، بدأت في الضغط من أجل توسيع حلف شمال الأطلسي.

جرت الجولة الأولى لتوسع الحلف في عام ١٩٩٩ وأُدخلت كلٌّ من الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا. والثانية حدثت في عام ٢٠٠٤؛ وشملت بلغاريا، أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا رومانيا، سلوفاكيا، وسلوفينيا، واشتكت موسكو بمرارة من البداية.

فعلى سبيل المثال، وخلال حملة القصف التي شنَّها حلف الناتو عام ١٩٩٥ ضد صرب البوسنة، قال الرئيس الروسي بوريس يلتسين، «هذه هي العلامة الأولى لما يمكن أن يحدث عندما يصل حلف شمال الأطلسي إلى حدود روسيا الاتحادية، فقد تندلع نيران الحرب في جميع أنحاء أوروبا». ولكنَّ الروس في ذلك الوقت كانوا أضعفَ من أن يتمكنوا من عرقلة حركة حلف شمال الأطلسي شرقاً، والتي على أية حال، لم تكن تشكل تهديداً كبيراً، حيث لم يشارك أيٌّ من الأعضاء الجدد حدوداً مع روسيا، باستثناء دول البلطيق الصغيرة.

بعدها بدأ حلف شمال الأطلسي بالتطلع نحو الشرق. وفي القمة التي عقدها التحالف والتي استضافتها بوخارست في إبريل/نيسان ٢٠٠٨، نظر التحالف في قبول ترشيح كل من جورجيا وأوكرانيا. وقد أيَّدت إدارة جورج بوش هذا الإجراء، إلّا أن كلاً من فرنسا وألمانيا عارضتا الخطوة خوفاً من أنها ستثير عداوة روسيا بلا داع. في النهاية، توصل أعضاء حلف شمال الأطلسي إلى حل

وسط: لم يبدأ الحلف بالإجراءات الرسمية المؤدية إلى العضوية، لكنه أصدر بياناً يؤيد فيه تطلعات جورجيا وأوكرانيا مُعلناً بجرأة، «ستصبح هذه الدول أعضاءً في حلف الناتو».

بيد أن موسكو لم ترَ في هذه النتيجة حلاً وسطاً. حيث صرّح ألكسندر جروشكو، نائب وزير الخارجية الروسي آنذاك، «إن عضوية جورجيا وأوكرانيا في الحلف يُعدُّ خطأً استراتيجياً كبيراً وستكون له عواقب وخيمة على أمن أوروبا عموماً». وأكد بوتين أن قبول هذين البلدين في حلف الناتو سيمثل «تهديداً مباشراً» لروسيا. وذكرت إحدى الصحف الروسية أن بوتين أثناء حديثه مع بوش، «ألمح بكل شفافية إلى أنه إذا ما تم قبول أوكرانيا في حلف الناتو، فإنها ستُمحى من الوجود».

إن غزو روسيا لجورجيا في أغسطس ٢٠٠٨ كان ينبغي أن يبدد أيَّ شكوك متبقية حول تصميم بوتين على منع جورجيا وأوكرانيا من الانضمام إلى حلف الناتو، فإن الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي، الذي كان ملتزماً بشدة بضمّ بلاده إلى الناتو، في صيف عام ٢٠٠٨ قرر إعادة دمج منطقتين انفصاليتين، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. لكن بوتين سعى لإبقاء جورجيا ضعيفة ومنقسمة وخارج الناتو. بعد اندلا ع القتال بين الحكومة الجورجية والانفصاليين في أوسيتيا الجنوبية، سيطرت القوات الروسية على أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وبهذا تكون موسكو قد أوضحت وجهة نظرها. وعلى الرغم من هذا التحذير الواضح لم يتخلَّ الناتو علناً عن هدفه المتمثل في ضم جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف.

كما استمر توسع حلف الناتو في المضي قدماً، بانضمام كل من ألبانيا وكرواتيا إلى عضويته في عام ٢٠٠٩.ومضى الاتحاد الأوروبي أيضاً بالتقدم نحو الشرق. وفي مايو/أيار ٢٠٠٨، حيث كُشف النقابُ عن مبادرة الشراكة الشرقية، وهو برنامج يهدف إلى تعزيز الرخاء في بلدان مثل أوكرانيا ودمجها في اقتصاد الاتحاد الأوروبي. وليس من المستغرب أن يَعدَّ القادة الروس الخطة معاديةً لبلادهم. في شهر فبراير/شباط الماضي، وقبل إرغام يانوكوفيتش على التنحي عن منصبه، اتّهم وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الاتحاد الأوروبي بمحاولة خلق «مجال نفوذ» في أوروبا الشرقية.

وفي نظر الزعماء الروس فإن توسّع الاتحاد الأوروبي هو قِناعٌ لتوسّعِ حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وكانت الأداة الأخيرة التي استخدمها الغرب لإبعاد كييف عن موسكو هي جهوده لنشر القيم الغربية وتعزيز الديمقراطية في أوكرانيا وغيرها من دول ما بعد الاتحاد السوفييتي، وهي الخطة التي كثيراً ما تستلزم تمويلاً من أفراد ومنظمات موالية للغرب. وقدّرت فيكتوريا نولاند، مساعدة وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأوروبية والآسيوية، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ أن الولايات المتحدة استثمرت أكثر من ٥ مليار دولار منذ عام ١٩٩١ لمساعدة أوكرانيا في تحقيق «المستقبل الذي تستحقه».

وكجزء من هذا الجهد، قامت الحكومة الأمريكية بتمويل مؤسسة «الوقف الوطني للديمقراطية». وهي مؤسسة غير ربحية، قامت بتمويل أكثر من ٦٠ مشروعاً.وتهدف من خلال إقامتها لهذه المشاريع إلى تعزيز المجتمع المدني في أوكرانيا، وقد وصف رئيس المؤسسة كارل غيرشمان هذا البلد بأنه «الجائزة الكبرى».

وبعد فوز يانوكوفيتش في الانتخابات الرئاسية الأوكرانية في فبراير ٢٠١٠، اعتبرت مؤسسة «الوقف الوطني للديمقراطية» أن يانوكوفيتش يقوِّض أهدافها، ولذلك كثّفت جهودها لدعم المعارضة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلاد.

عندما ينظر القادة الروس إلى الهندسة الاجتماعية الغربية في أوكرانيا، فإنهم يقلقون من أن بلدهم قد يكون التالي. وهذه المخاوف لا أساس لها من الصحة. في سبتمبر ٢٠١٣، كتب غيرشمان في الواشنطن بوست، «إن اختيار أوكرانيا للانضمام إلى أوروبا سيسرّع من زوال أيديولوجية الإمبريالية الروسية التي يمثلها بوتين». وأضاف: «الروس أيضاً يواجهون خياراً، وقد يجد بوتين نفسه في الطرف الخاسر ليس فقط في الخارج القريب ولكن داخل روسيا نفسها».

**خلق أزمة**

تخيل الغضب الأميركي إذا ما نجحت الصين في بناء تحالف عسكري مؤثّر وحاولت ضم كل من كندا والمكسيك.

الحزمة الثلاثية للسياسات الغربية، وهي: توسّع حلف شمال الأطلسي، وتوسّع الاتحاد الأوروبي، وتعزيز الديمقراطية،تكون قد صبّت الوقود وبانتظار النار أن تشتعل. وكانت الشرارة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، عندما رفض يانوكوفيتش صفقة اقتصادية كبرى كان يتفاوض عليها

مع الاتحاد الأوروبي، وقرر قبول ١٥ مليار دولار من روسيا كعرض مضادٍ بدلاً من ذلك.

وقد أدى هذا القرار إلى اندلا ع مظاهرات مناهضة للحكومة تصاعدت على مدى الأشهر الثلاثة التالية، استمرت حتى منتصف شباط/فبراير، أدّت إلى مقتل نحو مئة متظاهر. فقد سارع المبعوثون الغربيون للسفر إلى كييف لحل الأزمة. في٢١ من فبراير/شباط، أبرمت الحكومة والمعارضة اتفاقاً سمح ليانوكوفيتش بالبقاء في السلطة حتى موعد الانتخابات القادمة. ولكن الاتفاق انهار على الفور، وفرّ يانوكوفيتش إلى روسيا في اليوم التالي. كانت الحكومة الجديدة في كييف مؤيّدةً للغرب ومناهضة لروسيا حتّى النخاع، وكانت تضم أربعة أعضاء رفيعي المستوى يمكن تسميتهم بصورة مشروعة بالفاشيين الجدد.

وعلى الرغم من أن الحد الأقصى للتدخل الأمريكي لم يتضح بعدُ، إلا أنه من الواضح أن واشنطن دعمت الانقلاب. وقد شارك كل من نولاند والسيناتور الجمهوري جون ماكين في مظاهرات مناهضة للحكومة، وصرّح جفري بيات، سفير الولايات المتحدة لدى أوكرانيا، بعد الإطاحة بيانوكوفيتش بأنه «يومٌ للتاريخ». وكما كشف تسجيل هاتفي مُسرّب، دعت فيه نولاند إلى تغيير النظام وأرادت للسياسي الأوكراني أرسيني ياتسينيوك أن يصبح رئيساً للوزراء في الحكومة الجديدة، وهذا ما حصل بالفعل. ولا عجب أن الروس من كافة المشارب يعتقدون أن الغرب لعب دوراً في الإطاحة بيانوكوفيتش.

لقد آن الأوان لبوتين أن يتحرك ضد أوكرانيا والغرب. وبعد ٢٢ فبراير/شباط بفترة وجيزة، أمر القوات الروسية بانتزاع شبه جزيرة القرم من أوكرانيا، وسرعان ما ألحقها بروسيا. وكانت المهمة سهلة نسبياً بفضل الآلاف من القوات الروسية المرابطة بالفعل في قاعدة بحرية في ميناء سيفاستوبول في القرم. وسهلت القرم أيضاً حيث جعلت تحقيق الهدف أمراً سهلاً، إذ يشكل الروس العِرقيّون نحو ٦٠ في المئة من سكانها. وكان أغلبهم يريدون الخروج من أوكرانيا.

بعدها، مارس بوتين ضغوطاً هائلة على الحكومة الجديدة في كييف لمنعها من الاصطفاف إلى جانب الغرب ضد موسكو، كما أوضح لها بأنه سيدمر أوكرانيا كدولة عاملة قبل أن يسمح لها بأن تصبح معقلاً للغرب على أعتاب روسيا. ولتحقيق هذه الغاية، قدّم بوتين المستشارين والسلاح والدعم الدبلوماسي للانفصاليين الروس في شرق أوكرانيا، الذين يدفعون البلاد نحو الحرب الأهلية.

فقد حشد جيشاً ضخماً على الحدود الأوكرانية، وهدد بالغزو إذا قامت الحكومة بتضييق

الخناق على المتمردين. كما رفع سعر الغاز الطبيعي الذي تبيعه روسيا لأوكرانيا بشكل حاد وطالب بسداد ثمن صادراته السابقة. أصبح بوتين يلعب بخشونة.

## التشخيص

إن تصرفات بوتين لابد وأن تُفهم بسهولة. إن أوكرانيا عبارة عن مساحة ضخمة من الأراضي المسطحة التي عبرتها كل من فرنسا النابليونية وألمانيا الإمبراطورية وألمانيا النازية لضرب روسيا نفسها. وأوكرانيا تعمل كدولة عازلة ذات أهمية استراتيجية هائلة بالنسبة لروسيا. فلا يمكن لأي زعيم روسي أن يسمح لتحالف عسكري كان عدواً مدمراً لموسكو حتى وقت قريب، للانتقال إلى أوكرانيا. كما لا يمكن لأي زعيم روسي أن يقف مكتوف الأيدي بينما يرى الغرب يعمل على تنصيب حكومة هناك مصممة على ضمِّ أوكرانيا إلى الغرب.

قد لا تحبذ واشنطن موقف موسكو، لكن عليها أن تفهم المنطق الذي وراءها. هذه هي الجغرافيا السياسية: فالقوى العظمى حساسة دوماً للتهديدات المحتملة بالقرب من أراضيها الأصلية. فإن الولايات المتحدة لن تتسامح إذا قامت قوى عظمى بعيدة بنشر قوات عسكرية في أي مكان من نصف الكرة الغربي، ناهيك عن كون ذلك على حدودها. تخيّل الغضبَ في واشنطن إذا ما نجحت الصين في بناء تحالف عسكري مؤثّر وحاولت أن تضم كلاً من كندا والمكسيك إلى هذا التحالف. وبعيداً عن المنطق، فقد أبلغ الزعماء الروس نظراءهم الغربيين في العديد من المناسبات بأن توسع حلف شمال الأطلسي إلى جورجيا وأوكرانيا يعدُّ أمراً غير مقبول، ناهيك عن أي جهد يهدف لتحويل هذه البلدان للعمل ضد روسيا،فالحرب الروسية الجورجية في عام ٢٠٠٨ أوضحت ذلك بجلاء.

ويقول مسؤولون من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين أنّهم حاولوا جاهدين تهدئة المخاوف الروسية وعلى موسكو أن تفهم أنَّ حلف الناتو لا يضمر سوءاً لروسيا. بالإضافة إلى إنكاره المستمر بأن توسعه يهدف إلى احتواء روسيا، وأنَّ الحلف لم يقم بنشر أيِّ قوات عسكرية بشكل دائم في الدول الأعضاء الجدد.

وفي عام ٢٠٠٢، أُنشئت هيئةٌ أُطلق عليها مجلس حلف شمال الأطلسي وروسيا في محاولة لتعزيز التعاون. ومن أجل تهدئة روسيا، أعلنت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ أنها ستنشر نظامها

الدفاعي الصاروخي الجديد على السفن الحربية في المياه الأوروبية، في البداية على الأقل، بدلاً من نشره على الأراضي التشيكية أو البولندية. ولكن كل هذه التدابير لم تنجح؛ فقد ظل الروس يعارضون بشدّة توسع حلف شمال الأطلسي، وخاصة في جورجيا وأوكرانيا. وفي الواقع إنَّ الروس، وليس الغرب، هم الذين يقررون في نهاية المطاف ما الذي يشكل تهديداً لهم.

ولكي نفهم لماذا فشل الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، في فهم حقيقةٍ مفادُها أنَّ سياستها في أوكرانيا كانت بمثابة الأساس لصِدامٍ كبير مع روسيا، يتعين علينا أن نعود إلى منتصف تسعينيات القرن الماضي، عندما بدأت إدارة كلينتون في الدعوة إلى توسع حلف شمال الأطلسي. وقدم الخبراء مجموعة متنوعة من الحجج المؤيدة والمعارضة للتوسعة، ولكن لم يكن هناك إجماع على العمل اللازم. فأغلب المهاجرين من أوروبا الشرقية في الولايات المتحدة وأقاربهم على سبيل المثال، أيّدوا بقوة فكرة التوسع، لأنهم كانوا يريدون من حلف شمال الأطلسي القيام بحماية بلدانهم مثل المجر وبولندا. كما فضّل بعض الواقعيين هذه السياسة لأنهم يعتقدون بأنه لا بد من احتواء روسيا.ولكن أغلب الواقعيين عارضوا التوسع، بحسب اعتقادهم بأن القوةَ العظمى المتضائلة وسكانَها الهرمين واقتصاداً أحاديَّ البعد،في واقع الأمر لا تحتاج إلى الاحتواء.

وكانوا يخشَوْن أن يؤدي التوسّع إلى منح موسكو حافزاً لإحداث مشاكل في أوروبا الشرقية. أوضح الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان هذا المنظور خلال مقابلة أُجريت عام ١٩٩٨، بعد وقت قصير من موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على الجولة الأولى لتوسّع الناتو. وقال «أعتقد أنَّ الروس سيردّون تدريجياً بشكل عكسي وسيؤثر ذلك على سياساتهم». وأضاف قائلاً»أعتقد أنه خطأ مأساوي فلا أحد كان يهدد أيَّ شخص آخر».

ويتعين على الولايات المتحدة وحلفائها أن يتخلوا عن خطتهم الرامية إلى إضفاء الطابع الغربي على أوكرانيا وأن يسعَوا بدلاً من ذلك إلى جعلها منطقةً عازلةً محايدة.

ومن ناحية أخرى، كان أغلب الليبراليين يفضلون التوسع، بما في ذلك العديد من الأعضاء الرئيسيين في إدارة كلينتون. وكان في اعتقادهم أنَّ نهاية الحرب الباردة كانت سبباً للتحول الجذري في السياسة الدولية وأنَّ نظاماً جديداً في مرحلة ما بعد القومية حل محل المنطق الواقعي الذي كان

يحكم أوروبا من قبل.

ولهذا سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تعزيز الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية، ولزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بينها، ودمجها في المؤسسات الدولية.

فبعد الفوز بالمناقشة في الولايات المتحدة، لم يجد الليبراليون صعوبة كبيرة في إقناع حلفائهم الأوروبيين بدعم توسيع حلف شمال الأطلسي. فبالنظر إلى إنجازات الاتحاد الأوروبي السابقة، كان الأوروبيون أكثرَ تشبثاً من الأميركيين بفكرة أنَّ الجغرافيا السياسية لم تعد مهمة وأن النظام الليبرالي الشامل قادرٌ على الحفاظ على السلام في أوروبا.

وعلى هذا النحو نجح الليبراليون في الهيمنة على الخطاب حول الأمن الأوروبي أثناء العقد الأول من هذا القرن، حتى مع تبني التحالف لسياسة النمو المفتوحة، لم يواجه توسّع حلف شمال الأطلسي سوى القليل من المعارضة الواقعية. أصبحت النظرة الليبرالية للعالم الآن عقيدة مقبولة بين المسؤولين الأمريكيين. ففي شهر مارس/آذار على سبيل المثال، ألقى الرئيس باراك أوباما خطاباً عن أوكرانيا تحدث فيه مراراً وتكراراً عن «المثُل العليا» التي تحفز السياسة الغربية وكيف أن هذه المثُل «كثيراً ما تعرضت للتهديد من وجهة نظر قديمة وأكثر تقليدية للسلطة».وقد عكس ردُّ وزير الخارجية جون كيري على أزمة القرم هذا المنظور نفسه: «لا ينبغي لكم أن تتصرفوا في القرن الحادي والعشرين على غرار القرن التاسع عشر بغزو بلد آخر بذريعة ملفقة تماماً».

وفي جوهر الأمر، كان الجانبان يعملان حسب خطط لعب مختلفة: كان بوتين ومواطنوه يفكرون ويتصرفون على وفق إملاءات واقعية، في حين كان نظراؤهم الغربيون ملتزمين بالأفكار الليبرالية بشأن السياسة الدولية.والنتيجة هي أن الولايات المتحدة وحلفاءَها تسببوا عن غير قصد في إثارة أزمة كبرى بشأن أوكرانيا.

## لعبة اللوم

في نفس المقابلة التي جرت في عام ١٩٩٨، تنبأ كينان بأن توسُّع حلف شمال الأطلسي سيُحدثُ أزمةً، وبعد ذلك سوف يقول أنصار التوسع «إننا كنا نقول لكم دوماً إن هذا هو حال الروس».

وكما هي العادة، فإن أغلب المسؤولين الغربيين يصورون بوتين وكأنه المذنب الحقيقي في المأزق الذي تعيشه أوكرانيا. ففي شهر مارس/آذار، وحسب صحيفة نيويورك تايمز، ألمحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ضمناً إلى أنَّ بوتين كان غير عقلاني، وأخبرت أوباما بأنه «في عالم آخر».

وعلى الرغم من أنَّ بوتين بدون شك لديه ميول استبدادية، ولكن لا يوجد أي دليل يدعم اتهامه بأنه غير متوازن عقلياً. بالعكس: فهو خبير إستراتيجي من الطراز الأول، وينبغي لأي شخص يتحداه بشأن السياسة الخارجية أن يخشاه ويحترمه.ويزعم محللون آخرون، على نحو أكثر عقلانية، أن بوتين يأسف لزوال الاتحاد السوفييتي وأنه عاقد العزم على عكس مساره بتوسيع حدود روسيا. واتفاقاً مع هذا التفسير، فإن بوتين، بعد الاستيلاء على شبه جزيرة القرم، يستقصي الأمرَ ليرى ما إذا كان الوقت مناسباً لغزو أوكرانيا، أو على الأقل الجزء الشرقي منها، وسوف يتصرف في نهاية المطاف بعدوانية مع بلدان أخرى في الجوار الروسي.

فبالنسبة للبعض في هذا المعسكر، يشبَّه بوتين ب «أدولف هتلر العصر الحديث»، وأي نوع من الاتفاق معه من شأنه أن يكرر خطأ ميونيخ. وعلى هذا فيتعين على حلف شمال الأطلسي أن يجيز لكل من جورجيا وأوكرانيا احتواء روسيا قبل أن تهيمن على جيرانها وتهدد أوروبا الغربية.

تنهار هذه الحجة عند التفتيش عن كثب. لو كان بوتين ملتزماً بإنشاء روسيا الكبرى فمن المؤكد أنَّ بوادر نواياه كانت ستظهر قبل ٢٢ شباط/فبراير. ولكن لا يوجد أيُّ دليلٍ تقريباً على أنَّه كان عازماً على الاستيلاء على شبه جزيرة القرم ناهيك عن أيّ مناطق أخرى في أوكرانيا قبل ذلك التاريخ. وحتى الزعماء الغربيون الذين دعموا توسّعَ حلف شمال الأطلسي لم يفعلوا ذلك خوفاً من أن تكون روسيا على وشك استخدام القوة العسكرية. كان إقدام بوتين بالاستيلاء على القرم مفاجئاً لهم تماماً، ويبدو أن هذا العمل كان ردَّ فعلٍ عفوياً على الإطاحة بيانوكوفيتش. وبعد ذلك مباشرة، صرح بوتين بأنه عارضَ انفصال القرم، قبلَ أن يغيّر رأيه بسرعة.

فضلاً عن ذلك فإن روسيا، حتى لو كانت ترغب في ذلك، فهي تفتقر إلى القدرة على غزو شرق أوكرانيا وضمها بسهولة، ناهيك عن البلاد بالكامل. ويعيش نحو ١٥ مليون شخصاً، أي ثلث سكان أوكرانيا، بين نهر دينيبر الذي يقسم البلاد، والحدود الروسية. والغالبية العظمى من هؤلاء الناس يريدون البقاء كجزء من أوكرانيا وسوف يقاومون بكل تأكيد الاحتلال الروسي. علاوة على ذلك ، فإن الجيش الروسي المتواضع ، والذي يُظهر إشاراتٍ بسيطةً للتحول إلى قوة دفاع

حديثة ، سيكون لديه فرصة ضئيلة لتهدئة الأوضاع في أوكرانيا بأكملها. كما أن موسكو ليست في وضع يسمح لها بدفع ثمن احتلال مكْلف؛ وسوف يعاني اقتصادها الضعيف بشكل كبير في مواجهة العقوبات الناجمة عن ذلك.

ولكنْ حتى لو كانت روسيا تمتلك آلة عسكرية قوية واقتصاداً مثيراً للإعجاب، فمن المحتمل أن تظل غير قادرة على احتلال أوكرانيا بنجاح. وما علينا إلا أن نأخذ بعين الاعتبار تجارب السوفييت والولايات المتحدة في أفغانستان، وتجارب الولايات المتحدة في فيتنام والعراق، والتجربة الروسية في الشيشان، وأن نتذكر أنَّ الاحتلال العسكري ينتهي عادة بشكل سيئ. من المؤكد أن بوتين يدرك أن محاولة إخضاع أوكرانيا ستكون بمثابة ابتلاع «النيص» (وهو من القوارض جسمه مغطى بالشوك).وكان ردُّه على الأحداث دفاعياً وليس هجومياً.

## طريق الخروج

بالنظر إلى أن معظم القادة الغربيين يواصلون إنكارَ أن سلوك بوتين قد يكون مدفوعاً بمخاوف أمنية مشروعة، فمن غير المستغرب أنهم حاولوا تعديله من خلال مضاعفة سياساتهم الحالية وعاقبوا روسيا لردعها عن التمادي في العدوان. فبالرغم من تأكيد كيري بأن «جميع الخيارات على الطاولة»، فلا الولايات المتحدة ولا حلفاؤها في الناتو مستعدون لاستخدام القوة للدفاع عن أوكرانيا.

ويعتمد الغرب بدلاً من ذلك على العقوبات الاقتصادية لإرغام روسيا على إنهاء دعمها للتمرد في شرق أوكرانيا. في يوليو/ تموز فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الجولة الثالثة من العقوبات المحدودة التي استهدفت بشكل أساس الأفراد رفيعي المستوى المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالحكومة الروسية وبعض البنوك البارزة وشركات الطاقة ومؤسسات الدفاع. كما هددوا بإطلاق جولة أخرى من العقوبات أشد صرامة تستهدف قطاعاتٍ كاملةً من الاقتصاد الروسي.

مثل هذه التدابير سيكون لها تأثير بسيط. ومن المحتمل أن تكون العقوبات القاسية خارج الطاولة على كُلِّ حال؛ وقد عارضت دول أوروبا الغربية وبالأخص ألمانيا، فرضَها لمثل هذه العقوبات خوفاً من انتقام روسيا والتسبب في أضرار اقتصادية خطيرة داخل الاتحاد الأوروبي. ولكنْ حتى لو تمكنت الولايات المتحدة من إقناع حليفاتها بسن إجراءات صارمة، فمن المحتمل ألا يغير بوتين من

اتخاذ قراره. فالتاريخ يشهد بأن البلدان قادرة على تحمّل كميات هائلة من العقوبات من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية الأساسية.ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن روسيا تمثل استثناءً لهذه القاعدة. تشبّثَ القادةُ الغربيون أيضاً بالسياسات الاستفزازية التي عجَّلت من حدوث الأزمة في المقام الأول.

ففي إبريل/نيسان، التقى نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن مع المشرعين الأوكرانيين وقال لهم: «هذه فرصة ثانية للوفاء بالوعد الأصلي الذي قدمته الثورة البرتقالية». ولكنَّ جون برينان، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، لم يساعد في أي شيء عندما زار كييف في الشهر نفسه في رحلةٍ، قال البيت الأبيض إنها تهدف إلى تحسين التعاون الأمني مع الحكومة الأوكرانية.

في غضون ذلك، واصل الاتحاد الأوروبي دفع شراكته الشرقية. في مارس / آذار لخّص خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية، تفكير الاتحاد الأوروبي بشأن أوكرانيا قائلاً: «لدينا دَينٌ يوجِب التضامنَ مع هذا البلد، وسنعمل على جعله أقرب ما يمكن إلينا ومن المؤكد، بالقدر الكافي أنَّ كلاً من الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا قد وقّعا في ٢٧ يونيو/حزيران على الاتفاقية الاقتصادية التي رفضها يانوكوفيتش بشدة قبل سبعة أشهر. وفي نفس الشهر أيضاً، وخلال اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف الناتو، حيث تم الاتفاق على أنْ يظل باب الحلف مفتوحاً للأعضاء الجدد، بالرغم من تجنبهم عن ذكر أوكرانيا بالاسم. وأعلن أندرس فوغ راسموسن، الأمين العام لحلف شمال الأطلسي: «ليست هناك دولة ثالثة تتمتع بحق النقض (الفيتو) ضد توسع حلف شمال الأطلسي».كما وافق وزراء الخارجية على دعم مختلف الإجراءات لتحسين القدرات العسكرية لأوكرانيا في مجالات مثل القيادة والسيطرة والخدمات اللوجستية والدفاع السيبراني.ومن الطبيعي أن يتراجع القادة الروس عن هذه الأعمال. لأن رد الغرب على الأزمة لن يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع من سيئ إلى أسوأ.

ومع ذلك، هناك حل للأزمة في أوكرانيا، على الرغم من أنه سيتطلب من الغرب التفكير في البلد بطريقة جديدة تماماً. يجب على الولايات المتحدة وحلفائها التخلي عن خطتهم لتحويل أوكرانيا الى النمط الغربي، وبدلاً من ذلك يجب المساعدة على جعلها منطقة عازلة محايدة بين الناتو وروسيا، بشكل مماثل لوضع النمسا خلال الحرب الباردة. ويتعين على زعماء الغرب أن يعترفوا بأن أوكرانيا تشكل أهمية كبرى بالنسبة لبوتين حتى أنهم لا يستطيعون دعم النظام المناهض لروسيا هناك. وهذا لا يعني أن أي حكومة أوكرانية في المستقبل لابد أن تكون مؤيدة لروسيا أو مناهضة

لحلف شمال الأطلسي. بل على العكس من ذلك، يجب أن يكون الهدف هو أن تكون أوكرانيا ذات سيادة لا تقع في المعسكر الروسي ولا الغربي.

ولتحقيق هذه الغاية، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها أن يتجنبوا علانيةً توسّع الناتو في كل من جورجيا وأوكرانيا. كما يجب على الغرب أن يساعد في صياغة خطة إنقاذ اقتصادية لأوكرانيا بتمويل يشترك فيه كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وروسيا والولايات المتحدة، وهو اقتراح يجب أن ترحب به موسكو، نظراً لاهتمامها بوجود أوكرانيا مزدهرة ومستقرة على جانبها الغربي. ويجب على الغرب أن يحد بشكل كبير من جهود الهندسة الاجتماعية لديها داخل أوكرانيا. وقد حان الوقت لوضع حدٍّ للدعم الغربي لثورة برتقالية أخرى. ومع ذلك ، يجب على القادة الأمريكيين والأوروبيين أن يحثوا أوكرانيا على احترام حقوق الأقليات، وخاصة حقوق المتحدثين لديها باللغة الروسية.

قد يجادل البعض بأن تغيير السياسة تجاه أوكرانيا في هذا الوقت المتأخر من شأنه أن يضر بشكل خطير بمصداقية الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم. بالتأكيد ستكون هناك بعض التكاليف لذلك، ولكن التكاليف المترتبة على الاستمرار في تبني إستراتيجية مضللة سوف تكون أكبر بكثير. فضلاً عن ذلك، فإن على الدول الأخرى أن تحترم الدولة التي تتعلم من أخطائها وتضع في نهاية المطاف سياسةً لتتعامل بشكل فعّال مع المشكلة المطروحة. وهذا الخيار متاحٌ بشكل واضح أمام الولايات المتحدة.

يتطرق الى أسماع المرء، الزعم بأن أوكرانيا لديها الحق في تحديد من تريد التحالف معه، وليس للروس الحق في منع كييف من الانضمام إلى الغرب. وهذه طريقة خطيرة بالنسبة لأوكرانيا للتفكير في خياراتها لسياساتها الخارجية. والحقيقة المحزنة هي أن هذا قد يكون صحيحاً غالباً عندما تلعب سياسات القوى العظمى دورها. فالحقوق المجردة مثل حق تقرير المصير تصبح بلا معنى إلى حد كبير عندما تخوض الدول القوية في خصام مع الدول الأضعف. هل كان لكوبا الحق في تشكيل تحالف عسكري مع الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة؟ ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لم تكن تعتقد ذلك، والروس أيضاً يفكرون بنفس الطريقة بشأن انضمام أوكرانيا إلى الغرب. من مصلحة أوكرانيا أن تفهم هذه الحقائق عن الحياة وأن تخطوَ بحذر عند التعامل مع جارتها الأقوى.

ولكن حتى لو رفض المرء هذا التحليل، واعتقد أنَّ أوكرانيا لديها الحق في تقديم الالتماس

للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، فإن الحقيقة تظل أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين لديهم الحق في رفض مثل هذه الطلبات. وليس هناك سبب ما قد يدفع الغرب لاستيعاب أوكرانيا إذا كانت عازمة على اتّباع سياسةٍ خارجية خاطئة، وخاصة إذا كان الدفاع عنها ليس مصلحةً حيوية. فإن تحقيق أحلام بعض الأوكرانيين لا يستحق العداوة والصراع الذي يسببه، وخاصة بالنسبة للشعب الأوكراني.

بالطبع ، قد يقر بعض المحللين بأن الناتو تعامل بشأن العلاقات مع أوكرانيا بشكل سيئ، ومع ذلك لا يزالون يرون أن روسيا تمثّل عدواً لن يصبح أكثر شراسة إلا بمرور الوقت، وبالتالي ليس أمام الغرب خيارٌ سوى الاستمرار في سياسته الحالية. ولكن وجهة النظر هذه خاطئة إلى حد كبير. إن روسيا قوة هابطة، وسوف تضعف أكثر فقط بمرور الوقت. علاوة على ذلك، فحتى لو كانت روسيا قوة صاعدة، فلن يكون من المنطقي دمج أوكرانيا في حلف الناتو.

والسبب بسيط: فالولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون لا يرَون أوكرانيا باعتبارها مصلحة إستراتيجية أساسية، كما تم إثبات ذلك من خلال عدم رغبتهم في استخدام القوة العسكرية لمساعدتها. وبناءً عليه، فإنَّ من الحماقة إيجاد عضو جديد في حلف شمال الأطلنطي لا ينوي الأعضاء الآخرون الدفاع عنه. لقد توسع حلف الناتو في الماضي لأن الليبراليين افترضوا أن التحالف لن يضطر أبداً إلى الوفاء بضماناته الأمنية الجديدة. ولكن استعراض القوة الذي قامت به روسيا مؤخراً يُظهر بأن منح أوكرانيا عضوية حلف الناتو قد يضع روسيا والغرب في مسار التصادم.

كما أن التمسك بالسياسة الحالية من شأنه أن يعقّد العلاقات الغربية مع موسكو بشأن قضايا أخرى. تحتاج الولايات المتحدة إلى مساعدة روسيا لسحب المعدات الأمريكية من أفغانستان عبر الأراضي الروسية، والتوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، وتثبيت الوضع في سوريا. والواقع أنَّ موسكو ساعدت واشنطن في الماضي في كل هذه القضايا الثلاث؛ في صيف العام ٢٠١٣، كان بوتين هو الذي أخرج أوباما من ورطته عبر صياغة الاتفاق الذي وافقت سوريا بموجبه على التخلي عن أسلحتها الكيميائية، وبالتالي تجنب الضربة العسكرية الأميركية التي كان أوباما قد هدد بها. كما ستحتاج الولايات المتحدة يوما ما إلى مساعدة روسيا لاحتواء صعود الصين. ومع ذلك، فإن السياسة الأمريكية الحالية تؤدي فقط إلى المزيد من التقارب بين موسكو وبكين.

تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون الآن خياراً بشأن أوكرانيا. فبوسعهم أن

يستمروا في سياستهم الحالية، التي من شأنها أن تؤديَ إلى تفاقم الأعمال العدائية مع روسيا وتدمير أوكرانيا في هذه العملية وهو السيناريو الذي ستكون فيه كل الأطراف خاسرة. أو بوسعهم أن يغيروا من أسلوبهم وأن يعملوا على خلق أوكرانيا مزدهرة ولكن محايدة، والتي لا تهدد روسيا وتسمح للغرب بإصلاح علاقاته مع موسكو. وبهذا النهج فإن كل الأطراف ستكون رابحة.

**الرابط:**

https://www.foreignaffairs.com/articles/russia-fsu/2014-08-18/why-ukraine-crisis-west-s-fault